

تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية

- الإدارة، التمويل، والسياسات البرنامجية -

سلسلة تقارير خاصة

(22)

أيار 2003

شكل إنشاء كل من تلفزيون فلسطين عام 1994 وقناة فلسطين الفضائية عام 1998 خطوة هامة في سبيل تحقيق طموحات وإحتياجات الشعب الفلسطيني. فمنذ زمن طويل والشعب الفلسطيني يحلم بقناة تلفزيونية وطنية، تعبر عن آلامه وهمومه وألوياته وأحلامه.

إن قيام هذه المؤسسة الإعلامية العامة بمهامها على الوجه السليم يتطلب، من بين أمور أخرى، وجود هيئة مركزية عليا، ترسم السياسات البرنامجية، وتشرف على تنفيذها، وتحدد الأهداف الرئيسية التي يتوجب تحقيقها. هذا إضافة إلى قيامها بتحديد أسس ومعايير التوظيف، وتوفير التمويل اللازم والكافي.

يتناول هذا التقرير السياسات العامة التي تحكم العمل في تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية. يسلط التقرير الضوء بشكل أساسي على السياسات الإدارية، السياسات البرنامجية، الأسس التي تحكم التعيين والتدريب، التمويل، الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المتوفرة، وطبيعة العلاقة مع السلطة الوطنية والمؤسسات الإعلامية الرسمية الأخرى. كما يهدف إلى التعرف على أوجه القصور في الأداء والى وضع التوصيات التي من شأن تبنيها الإرتقاء بأداء التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية إلى المستوى المطلوب والمنشود.

نشأة كل من تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية

أنشئ تلفزيون فلسطين بموجب قرار الرئيس ياسر عرفات الصادر في تونس بتاريخ 1993/7/6. ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمها إدارة قطاع غزة ومدينة أريحا، عين السيد رضوان أبو عياش رئيساً لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، وباشر مع مجموعة من الإعلاميين والكتاب (وعددهم 23 شخصاً) مهمة وضع القرار الرئاسي موضع التنفيذ وإخراج تلفزيون فلسطين إلى حيز الوجود. فإنتقل البث التلفزيوني من محطة الإرسال التي تم إنشاؤها في "معسكر أنصار" بمدينة غزة بتاريخ 30 أيلول 1994.

أما بخصوص قناة فلسطين الفضائية، فقد أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في مدينة غزة بتاريخ 1998/7/1. تلا ذلك تعيين السيد هشام مكي رئيساً لها ومنسقاً عاماً لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية في قطاع غزة. وقد باشر السيد مكي العمل مع مجموعة من الإعلاميين على تنفيذ القرار. وبدأت القناة الفضائية بالبث التجريبي في إبريل عام 1999، لمدة سبع ساعات، وإستمرت على هذا النحو مدة ستة أشهر، أصبح البث بعدها على مدار (24) ساعة. وتبث قناة فلسطين الفضائية برامجها عبر القمر الصناعي المصري (نايل سات).

تعتبر قناة فلسطين الفضائية، بموجب قرار إنشائها، مؤسسة مستقلة عن تلفزيون فلسطين، من حيث الأهداف، الإدارة، والتمويل.

"التشريعات والأنظمة" التي تحكم عمل كل من تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية

كفلت دساتير العديد من الدول الديمقراطية حرية عمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. وأصدرت تلك الدول القوانين والأنظمة الخاصة بتنظيم العمل الإعلامي وضمان إستقلاليتة وحريتة. كما عالجت هذه القوانين مسائل كثيرة، مثل العلاقة بين المؤسسة الإعلامية العامة ومؤسسات الدولة الأخرى، الجوانب الإدارية والمالية، آليات الرقابة، والأنظمة التي تحكم عمل الموظفين.

عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تكن هناك أية قوانين خاصة تحكم عمل وسائل الإعلام المرئية في الأراضي الفلسطينية. فلم يكن هناك تلفزيون فلسطيني، سواء خلال فترة الحكم الأردني (في الضفة الغربية) والإدارة المصرية (في قطاع غزة)، أو خلال فترة الحكم العسكري الإسرائيلي. مؤخراً تمت المصادقة على القانون الأساسي، الذي أصبح ساري المفعول بتاريخ 2002/7/7. وقد

كفل هذا القانون حرية وسائل الإعلام، بما فيها الإعلام المرئي، ونصّ في المادة (27) منه على الآتي:

1- تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.

2- حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث، وحرية العاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.

3- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.

مما سبق، يتبين بوضوح أن تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية قد عملا خلال السنوات السابقة لنفاذ القانون الأساسي في غياب أي تشريع ينظم عملهما، يحدد الجهات المسؤولة عن وضع السياسات العامة، الإشراف، التمويل، وتحديد الأولويات.

أهداف كل من تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية

يتميز التلفزيون عن باقي وسائل الإعلام في أنه يجمع بين الصوت والصورة، ويكتسب تبعاً لذلك أهمية بالغة. فهو المؤسسة الإعلامية الأقدر على بلورة الأفكار والتأثير عليها، وتغيير أنماط السلوك للفرد والمجتمع على السواء.

نظراً لذلك، يرى خبراء الإعلام الديمقراطي أن على التلفزيون أن يحرص على تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. أن تعكس برامج التلفزيون بأمانة مختلف قضايا ومشاكل وهموم المجتمع بكافة فئاته.
2. أن يعمل التلفزيون على إيصال والتعبير عن الآراء ووجهات النظر المختلفة والمتنافسة بموضوعية وبصورة متوازنة، أي دون تحيز ودون محاباة للسلطة أو الأحزاب الحاكمة.

على هدي هذين الهدفين الرئيسيين، عقد السيد رضوان أبو عياش مع مجموعة من الإعلاميين والمنقذين والسياسيين مؤتمراً في العام 1993، إنتهت أعماله بوضع أهداف لتلفزيون فلسطين. ويمكن إجمال هذه الأهداف في الآتي:

1. توحيد الخبرات الفلسطينية الإعلامية الإبداعية التي أفرزها المجتمع الفلسطيني، والإستعانة بها بما يتلاءم وإرادته الوطنية والقومية والحضارية.

2. توثيق وتوطيد علاقات الشعب الفلسطيني على كافة المستويات.
3. مخاطبة الرأي العام الفلسطيني وتكريس حرية الرأي والتعبير، ومناقشة كافة قضايا المجتمع، السياسية، الإقتصادية، الثقافية، والإجتماعية.
4. إطلاع المواطنين على توجهات وقرارات السلطة الوطنية على مختلف الأصعدة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي مختلف مناحي الحياة، الإقتصادية، الثقافية، والسياسية.
5. التمسك بحرية الرأي والتعبير والنشر والبت وإحترام حقوق الإنسان التي تضمنتها الإتفاقيات العربية والدولية، ووافقت عليها المؤسسات التشريعية الدستورية الفلسطينية.
6. الحرص والحفاظ على تميز الشخصية الوطنية الفلسطينية عبر البرامج الإجتماعية والثقافية الهادفة.
7. توعية المواطنين بما يحيطهم من أخطار، خاصة فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية.

أما فيما يخص أهداف قناة فلسطين الفضائية، فمع بدايات تأسيسها قام رئيسها المعين آنذاك، السيد هشام مكي، بتنظيم ورشة عمل في شهر 9/1998، لغرض تحديد الأهداف والأولويات. إنتهت ورشة العمل، التي حضرها ما يقارب من (20) شخص من الإعلاميين والأكاديميين المختصين، إضافة إلى ثلاثة خبراء إعلاميين مصريين، بتحديد مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في الآتي:

1. إبراز المعالم الثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني والإسهام في تطويرها ونشرها بين ثقافات العالم وحضاراته المختلفة.
2. توثيق وتوطيد علاقات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في العالم.
3. إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، وعرض وشرح أبعاد القضية الفلسطينية على مستوى العالم.
4. فضح ممارسات الإحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وإبراز معاناته، والتأثير في الرأي العام العالمي والعربي، من أجل إستقطاب مزيد من المساندين لحقوق الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص الحق في بناء دولته وتقرير مصيره.

من الملاحظ أن وضع أهداف تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية الفلسطينية تم من قبل المدراء والمسؤولين المباشرين، الذين تم تعيينهم من قبل رئيس السلطة الوطنية. ولم يتم الإشارة إلى هذه الأهداف في أي قانون أو نظام أو قرارات رئاسية أو وزارية. ومن اللافت للنظر أيضاً غياب أي دور لوزارة الإعلام في تحديد أو بلورة تلك الأهداف.

السياسات التي تحكم العمل في التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية

من غير الواضح ما هي الخطط والأولويات الإعلامية لتلفزيون فلسطين أو القناة الفضائية، أو الضوابط التي تحكم العلاقة بين التلفزيون الرسمي والسلطة الوطنية الفلسطينية. يبدو أن عدم وجود هيئة عامة عليا تشرف على عمل التلفزيون وتشريع يوضح الأهداف، آليات العمل، الجهات المختصة، قد ساهم في خلق مجموعة من المشكلات الإدارية، والمالية، والبرنامجية.

فيما يلي عرض موجز لآليات العمل في التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية، والمشكلات الناجمة عنها:

أولاً: الإدارة

كما أشرنا، ليست هناك هيئة أو جهة عليا تدير أو تشرف على عمل التلفزيون الرسمي الفلسطيني (تلفزيون فلسطين وفضائية فلسطين). وبدلاً من ذلك، فقد أناط رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالسيد رضوان أبو عياش مسئولية رئاسة وإدارة تلفزيون فلسطين، بينما أناط بالسيد ماهر الرئيس (مدير عام الفضائية) مهمة تسيير إدارة قناة فلسطين الفضائية والتنسيق العام لكل من تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية في قطاع غزة.

تتكون الهيكلية الإدارية في تلفزيون فلسطين من ست دوائر رئيسية، تتألف كل منها من عدة أقسام، ولكل دائرة مدير. هذه الدوائر هي:

1- دائرة الأخبار والبرامج السياسية: وهي المسؤولة عن تقديم الأخبار باللغات العربية، الإنجليزية، العبرية، والفرنسية، هذا بالإضافة إلى المسؤولية عن إعداد وتنفيذ البرامج السياسية.

2- دائرة البرامج: وهي المسؤولة عن إعداد مختلف البرامج غير السياسية، التنسيق، المكتبة، الإخراج، التنفيذ، والديكور.

3- دائرة الهندسة: يتبع هذه الدائرة المونتاج، التصوير، الجرافيك، النقل الخارجي، والإضاءة.

4- دائرة الشؤون الإدارية والمالية: يتبع هذه الدائرة السكرتارية، وشؤون الموظفين.

5- دائرة العلاقات العامة.

6- دائرة التسويق.

هذا وتتألف الهيكلية الإدارية للقناة الفضائية من دوائر مماثلة لقريناتها في تلفزيون فلسطين.

مما ورد أعلاه، يتبين أن إدارة تلفزيون فلسطين منفصلة عملياً عن إدارة قناة فلسطين الفضائية. فكل منهما رئيس مختلف، وموظفون مختلفون، وهيكلية إدارية مختلفة. يجمع بينهما فقط منصب المنسق العام لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية.

بصفة عامة، يمكن إجمال المشكلات الإدارية سواء في تلفزيون فلسطين أو قناة فلسطين الفضائية، في الآتي:

1. تم تعيين السيد رضوان أبو عياش رئيساً لإدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه من الناحية العملية لا يتمتع بأي سلطات فعلية على تلفزيون فلسطين وموظفيه في قطاع غزة، حيث يمارس الإدارة الفعلية هناك السيد ماهر الرئيس، بصفته المنسق العام لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية. هذا الأمر خلق ازدواجية في القرار الإداري على أساس جغرافي بين غزة والضفة. كما أدى إلى التداخل في إدارة تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية في قطاع غزة، إذ أن كثيراً من الموظفين المعيّنين في تلفزيون فلسطين يعملون في القناة الفضائية أيضاً بناءً على أوامر وقرارات المنسق العام.
2. تعددت الدوائر في كل من التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية، إلا أنه لا توجد أنظمة إدارية مكتوبة ومقررة توضح طبيعة المهام وطرائق العمل والصلاحيات المنوطة بكل دائرة. كذلك تفقر الهيكلية الإدارية المعمول بها سواء في تلفزيون فلسطين أو القناة الفضائية إلى ما يعرف بدائرة الإنتاج، والتي تعتبر من أهم الدوائر في التلفزيونات الحديثة، حيث تُسند إليها عادة مهمة صرف الأموال اللازمة لإحتياجات البرامج.
3. عدم وضوح حدود الصلاحيات المنوطة بكل من رئيس تلفزيون فلسطين والمنسق العام لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية. فلم تحدد قرارات تعيينهم الصلاحيات المنوطة بكل منهما، كما لم يصدر أي تشريع أو نظام أو قرار يحدد تلك الصلاحيات.
4. عدم وجود رقابة إدارية حقيقية على الدوائر المختلفة والعاملين فيها، وعدم وجود ضوابط إدارية واضحة لدوام وعمل الموظفين، خاصة في قطاع غزة. وبالتالي، صعوبة تحديد مواطن الخلل والقصور، وعدم القدرة على تقييم الأداء.
5. هناك كثير من مظاهر التسبب الوظيفي في التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية. وعلى سبيل المثال، هناك عدد من الموظفين الذين يحضرون صباحاً إلى مكان العمل، يوقعون على كشف الحضور، ثم يغادرون، وذلك دون أن تتم مساءلتهم من قبل دائرة شؤون الموظفين. كما أن هناك عدداً من الموظفين الذين يعملون، بالإضافة إلى وظائفهم في التلفزيون أو في القناة الفضائية، في مؤسسات صحفية أو ووكالات أنباء أجنبية.

ثانياً: تعيين وتدريب الموظفين

تعيين الموظفين

تتم عملية تعيين الموظفين في التلفزيون الفلسطيني بإتباع إحدى طريقتين: حسب الطريقة الأولى، يعين الموظف من قبل رئيس السلطة الوطنية، وقد إتبع هذا الأسلوب في تعيين عدد من الموظفين. لم تعتمد في تعيين هؤلاء معايير الخبرة والكفاءة، بقدر ما إعتمدت مؤشرات حول "التاريخ النضالي" للشخص المعين. أما الطريقة الأكثر إستخداماً، فيتم بموجبها إختيار الأشخاص من قبل رئيس التلفزيون الفلسطيني، بعد قيام مدراء الدوائر في التلفزيون بتحديد إحتياجات دوائرهم من الموظفين. ثم يتم التنسيب إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يصدر قرارات التعيين.

لا تختلف طرق وإجراءات التعيين في القناة الفضائية عن تلك المتبعة في التلفزيون الفلسطيني، حيث يتم إختيار الموظفين من قبل الرئيس المباشر (رئيس الفضائية)، ومن ثم تنسيبهم إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يصدر القرار لديوان الموظفين بشأن تعيينهم.

ويمكن تلخيص مظاهر الخلل التي رافقت عملية التعيين لإشغال الوظائف والمناصب في تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية في الآتي:

1. معظم التعيينات تمت عملياً من قبل رئيس المؤسسة الإعلامية (سواء في تلفزيون فلسطين أو القناة الفضائية)، ودون الإعلان دائماً عن الوظائف شاغرة. فلم تخضع عملية التعيين إن لمبدأ تكافؤ الفرص. كما تمت بعض التعيينات دون وجود وظائف شاغرة، بعضها لإعتبارات سياسية وحزبية، أو لإعتبارات عائلية. إضافة إلى ذلك، فإن مؤهلات بعض الموظفين لا تمت بصلة إلى العمل الإعلامي أو التلفزيوني. فمثلاً، يعمل في تلفزيون فلسطين ستة موظفون يحملون شهادة الصيدلة.
2. تم تعيين بعض الأشخاص في مراكز عليا دون أن تتوفر فيهم الخبرة أو الكفاءة التي تؤهلهم لإشغال مثل هذه المناصب.
3. تم تعيين عدد كبير من الموظفين بصورة غير مدروسة ودون وجود حاجة حقيقية.

تدريب الموظفين

إن من شأن تدريب الموظفين أن يقلل من السلبات الناجمة عن عدم الكفاءة أو الأهلية. ولكن على الصعيد العملي، لم تفلح النشاطات التي نُفِّذت في مجال التدريب في تجاوز العقبات الناجمة عن عدم الكفاءة. والمعلومات المتوفرة لدى الهيئة تبين أنه منذ بدايات تأسيس تلفزيون فلسطين، ولاحقاً القناة الفضائية، عقدت عدة دورات تدريبية داخل البلاد وخارجها، إستفاد منها عدد كبير من الموظفين. غير أنها لم تحقق كل الغرض المطلوب. إذ إتصفت معظمها بقصر المدة، ولم تتبع دائماً معايير سليمة في إنتقاء المشاركين، وتمّ الإعتماد على المحسوبة والعلاقات الشخصية بدلاً عن ذلك. فمثلاً، شارك في هذه الدورات موظفون لم يشغلوا وظائف ذات علاقة بالبرنامج التدريبي المقدم، كما شارك بعض الموظفين في أكثر من دورة تدريبية في الوقت الذي حُرّم فيه البعض الآخر من المشاركة في أي دورة. كما لم يستطع كثيرون من المشاركين في هذه الدورات تطبيق ما تلقوه من خبرات ومهارات في مجالات عملهم، إما بسبب محدودية الموارد المادية والفنية المتوفرة، أو بسبب السياسات الإدارية غير السليمة.

من جانب آخر، ترك عدد من الموظفين الذين تلقوا دورات تدريبية متقدمة العمل في التلفزيون والقناة الفضائية، وتوجّهوا للعمل في مؤسسات إعلامية أخرى محلية ودولية، بسبب تدني الرواتب وقلّة الحوافز في كل من التلفزيون والقناة الفضائية، وربما بسبب السياسات الإدارية غير السليمة أيضاً.

ثالثاً: الموارد المادية والفنية والبشرية المتوفرة

يتفق المسؤولون في كل من تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية مع خبراء الإعلام في أنه لا يمكن لأي مؤسسة إعلامية، وخصوصاً التلفزيون، تحقيق النجاح المطلوب دون توفرّ الموارد المادية والفنية والبشرية اللازمة. وبصفة عامة، يعاني كل من تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية من نقص في الموارد المادية والفنية اللازمة لقيامهما بمهامهما.

المباني والمقرّات

يتوفر للتلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية المباني والمنشآت الرئيسية التالية:

في قطاع غزة

- مبنى مستأجر، مكون من ثلاثة طوابق، وهو مبنى إداري خاص بتلفزيون فلسطين في حيّ تل الهوى بمدينة غزة.

- مبنى مستأجر لتلفزيون فلسطين، مكوّن من طابقين، يقع في حيّ تل الهوى، وهو خاص بالأخبار، ويحتوي على أستوديو بث.
- مكتب مستأجر لتلفزيون فلسطين، يقع في مدينة رفح.
- مبنى خاص بالقناة الفضائية، مكوّن من ثلاثة طوابق في حيّ الرمال، بالقرب من مقر رئيس السلطة الوطنية بمدينة غزة.

في الضفة الغربية

- مبنى خاص بتلفزيون فلسطين، وهو عبارة عن إستديوهين للبت والتسجيل، بجانب مبنى التلفزيون المدمر، يقع في حي أم الشرايط بمدينة رام الله.
- مبنى مستأجر مخصص لرئاسة هيئة الإذاعة والتلفزيون والإدارة العامة في حي المصيون.
- مبنى مستأجر للتلفزيون الفلسطيني، يقع في حي البالوع بمدينة البيرة.
- مبنى مستأجر للقناة الفضائية، ويوجد فيه إستوديو، يقع في حي الإرسال بمدينة رام الله.

من المعطيات أعلاه، يتبين أنه لم يتم بناء مقرّات للتلفزيون والقناة الفضائية، هذا في حين تم دفع مبالغ طائلة مدار السنين لإستئجار مباني ومقرات. كما أن المباني المستخدمة من قبل التلفزيون والقناة الفضائية غير مصممة أصلاً للعمل التلفزيوني. بصفة عامة، من الضروري أن يتم إنشاء مقرات لكل من التلفزيون والقناة الفضائية، تتوفر فيها المواصفات والتجهيزات الملائمة، وذلك من أجل تخفيض الإنفاق على إستئجار المباني من جهة، وتحسين قدرة كل من التلفزيون والقناة الفضائية على أداء دورهما ورفع مستواهما التقني والمهني.

الموارد البشرية

أشار رئيس تلفزيون فلسطين إلى وجود ما يقرب من 620 موظف في التلفزيون الفلسطيني و280 موظف في القناة الفضائية. ليس واضحاً، حسب قناعته، أن هناك حاجة حقيقية لهذا العدد الكبير من الموظفين. في دائرة الأخبار العبرية بتلفزيون فلسطين يعمل 14 موظف (مدير الدائرة، خمسة مذيعون، مراسل صحفي، ثلاثة مخرجون، ثلاثة محررون، 2 سكرتيرة)، بينما يقدر الخبراء أن الحاجة الحقيقية هو ستة موظفين فقط. كما يبرز التضخم الوظيفي بشكل واضح في القناة الفضائية: دائرة الأخبار العربية (ست سكرتيرات)، دائرة الشؤون الإدارية (20 موظف)، دائرة إعداد البرامج (20 موظف). في نظر الخبراء، الحاجة الحقيقية لهذه الدوائر لا تبرر هذا العدد الكبير من الموظفين.

لكن إلى جانب التضخم الوظيفي في كل من التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية، يشير المسؤولون إلى نقص حاد في الخبرات والكفاءات العالية واللازمة للنهوض بأداء تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية (أساساً في مجالات الإدارة الإعلامية، الإنتاج، وقسم الهندسة والصيانة).

رابعاً: التمويل ورواتب الموظفين

يعتمد تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية منذ تأسيسهما على مصدرين أساسيين للتمويل: الأول، الموارد المالية من مكتب رئيس السلطة الوطنية، وهي ما يتم صرفه أساساً لغرض شراء بعض لوازم التلفزيون والقناة الفضائية. والثاني، ما يخصّص لهما من أموال في الموازنة العامة. وبعد إندلاع إنتفاضة الأقصى، وإحتجاز إسرائيل لأموال السلطة الوطنية، توقف مكتب رئيس السلطة الوطنية عن صرف أية أموال لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية. وحتى في الحالات التي تمّ الصرف فيها بموجب قرارات رئاسية، تقوم وزارة المالية بالصرف من الأموال المخصصة لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية في الموازنة العامة، وليس من مخصصات مكتب الرئيس. إضافة إلى هذين المصدرين الأساسيين، قُدمت مساعدات مالية وعينية من بعض الدول الأجنبية لتمويل مشاريع ذات علاقة بالتلفزيون والقناة الفضائية الفلسطينيين، غير أن المنسق العام لقناة فلسطين الفضائية ورئيس التلفزيون الفلسطيني رفضا الإفصاح عن مبالغ تلك المساعدات وصرفها.

لم تتمكن الهيئة من معرفة مقدار الأموال التي تلقاها كل من تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية خلال السنوات السابقة، وذلك بسبب عدم تعاون المنسق العام لتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية في توفير مثل هذه المعلومات. ولكن يُظهر مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2003 أن نصيب تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية (مضافاً إليهما الإذاعة) من الموازنة العامة في الأعوام الثلاثة الأخيرة 2001، 2002، 2003 بلغ (10.611 مليون دولار) (10.306 مليون دولار) (9.384 مليون دولار) على التوالي. هذا وأشار رئيس تلفزيون فلسطين إلى أن حوالي ثلثي المبلغ المقرر لتلفزيون فلسطين ينفق على الرواتب، في حين يصرف المتبقي على الإحتياجات الأخرى. ومن أهم المشكلات التي تظهر في صرف المبلغ المتبقي، هو التوزيع الجغرافي بين فروع التلفزيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث خصصت وزارة المالية ما نسبته 68% من المبلغ للفروع في قطاع غزة.

من الجدير ذكره أن موازنة تلفزيون فلسطين في الضفة الغربية تعد بشكل منفصل عن الموازنة المعدة لتلفزيون فلسطين في قطاع غزة. إذ تقوم كل جهة بإعداد موازنتها الخاصة وترفعها بعد ذلك إلى وزارة المالية. هذا يعني أنه لا يتم إعداد موازنة واحدة للتلفزيون الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما موازنة القناة الفضائية فيتم إعدادها بشكل موحد للضفة الغربية وقطاع غزة، وبصورة مستقلة تماماً عن موازنة تلفزيون فلسطين.

من الناحية العملية، يتولى رئيس التلفزيون السيد رضوان أبو عياش الصرف من الموازنة المخصصة للتلفزيون في الضفة الغربية، بينما يتولى السيد ماهر الريس مهمة الصرف على فروع التلفزيون الموجودة في قطاع غزة، إضافة إلى توليه مهمة صرف موازنة القناة الفضائية.

رواتب الموظفين

ينطبق على الموظفين العاملين في تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية جدول الرواتب المعمول به في الخدمة المدنية، حيث تتراوح رواتب الموظفين فيهما بين 1000-4000 شئقل. ولا تتجاوز نسبة الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن 3000 شئقل الـ 6% من مجمل العاملين في تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية. هذا بالإضافة إلى بعض الإمتيازات التي يحصل عليها أصحاب المراكز العليا. فمثلاً، هناك ما لا يقل عن 10 سيارات خاصة بتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية، يستخدمها بعض أصحاب المراكز العليا لغايات العمل وللغايات الشخصية أيضاً.

إن تدني رواتب العاملين في التلفزيون والقناة الفضائية دفع بالعديد من أصحاب الخبرة والكفاءة منهم إلى التوجه للعمل في المحطات الفضائية العربية أو الأجنبية، أو المؤسسات والشركات الإعلامية الخاصة. لقد شكوا رئيس تلفزيون فلسطين من ظاهرة تسرب الكفاءات والكوادر المتخصصة إلى المؤسسات الإعلامية المحلية والأجنبية.

خامساً: السياسات البرنامجية

يتم وضع السياسة البرنامجية في كل من تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية من قبل مسؤولي دائرة البرامج، بالتعاون مع معدي البرامج. إذ تقوم دائرة البرامج بتحديد البرامج المراد إنتاجها في بداية الدورة البرنامجية (كل ثلاثة أشهر)، ثم يقوم معد كل من هذه البرامج بتحضير مقترح حول البرنامج المراد إنتاجه (موضوعه، تكلفته المالية، ... إلخ)، ويعرضه على منسق عام تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية الفلسطينية في قطاع غزة أو على رئيس التلفزيون في الضفة الغربية. والأخير هو الذي يتخذ القرار النهائي بشأن إنتاج أو عدم إنتاج البرامج المقترحة.

حسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن إنتاج البرامج يعتمد على توجهات وأذواق وأولويات مسؤولي ومعدي البرامج، ولا يتم في أغلب الأحوال الإستعانة بالخبرات المتخصصة من خارج التلفزيون والفضائية، وذلك كما هو متبع في محطات التلفزة الحديثة. إن تركيز صلاحية اتخاذ القرار البرنامجي بيد رؤساء ومسؤولي تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية يظل مثار نقده من قبل الإعلاميين المختصين.

كما أن ما يتم وضعه من خطط برنامجية في التلفزيون في الضفة الغربية يختلف عما يتم وضعه في قطاع غزة. وما يتم عرضه من برامج على الشاشة المرئية يكون في الأغلب منتجاً في فروع التلفزيون والقناة الفضائية في قطاع غزة. وقليلة هي البرامج المنتجة في فروع التلفزيون في الضفة الغربية، بسبب عدم اعتماد أي مبالغ في ميزانية التلفزيون لصرفها على إنتاج برامج في الضفة الغربية.

وهناك دمج غير مبرر ومفرط بين برامج المحطة الأرضية والمحطة الفضائية. فما يتم عرضه من برامج في تلفزيون فلسطين هو ذاته الذي يتم عرضه من خلال قناة فلسطين الفضائية. يُرجع المسؤولون في كل من تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية أسباب دمج برامج القناتين (الأرضية والفضائية) إلى ضعف الموارد المادية والفنية، أساساً بسبب الإعتداءات الإسرائيلية على محطات الإرسال والمقرات في كل من مدينة غزة ومدينة رام الله. وفي هذا الصدد، يرى خبراء الإعلام أنه لا يجوز الدمج بهذا القدر بين برامج التلفزيون الأرضي وبرامج القناة الفضائية. فالمحطة الأرضية موجهة للمجتمع المحلي، بينما تخاطب المحطة الفضائية الرأي العام العالمي.

سادساً: العلاقة مع السلطة التنفيذية الفلسطينية

يؤكد المسؤولون في كل من التلفزيون الأرضي والقناة الفضائية على عدم وجود رقابة من قبل السلطة التنفيذية الفلسطينية على البرامج، وأنهم يعملون بشكل حرّ ومستقل، ويعبرون فيما يعرضون من برامج عن مختلف الآراء والتوجهات والمواقف في المجتمع الفلسطيني. إلا أنهم في الوقت ذاته لا ينفون تدخل الجهات الحكومية العليا في "القضايا السياسية الحساسة". والمتتبعون لعمل تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية يجزمون بتبعية هذه المؤسسة الإعلامية للسلطة التنفيذية، وأن هوامش الإستقلالية في عملها ضيقة، وأن البرامج المقدمة تعكس توجهات السلطة التنفيذية ومواقفها السياسية والاجتماعية، ولا تعطى بالتالي الفرصة الحقيقية للأحزاب المعارضة للتعبير عن آرائها وتوجهاتها وأهدافها.

سابعاً: المعوّقات الإسرائيلية التي يواجهها تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية

لقد أثرت المضايقات الإسرائيلية سلباً على أداء وتطور تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية منذ تأسيسهما. وقد رفضت سلطات الإحتلال منذ العام 1994 السماح للسلطة الوطنية بوضع محطة الإرسال المركزية في مدينة رام الله، باعتبارها المدينة الأكثر إرتفاعاً، لتضمن تغطية الإرسال لكافة المناطق الفلسطينية. نتيجة لذلك، قامت السلطة الوطنية بوضع محطة الإرسال المركزية بمدينة غزة، الأمر الذي نتج عنه عدم إتقاط بث تلفزيون فلسطين في أغلب مدن وقرى الضفة الغربية في حينه. ورغم سماح سلطات الإحتلال للسلطة الوطنية بإقامة محطات تقوية في بعض مدن الضفة الغربية، بموجب إتفاقية القاهرة الموقعة في شهر حزيران من العام 1995، إلا أن كثيراً من المناطق لا زالت تعاني من عدم إتقاط البث التلفزيوني أو ضعفه.

لقد تلقى التلفزيون الفلسطيني في العام 1995 هدية من دولة ألمانيا هي عبارة عن تجهيزات كاملة لإستوديو تلفزيوني، إلا أن سلطات الإحتلال رفضت السماح بإدخالها، وأعادتها من حيث أتت. وفي أعقاب إندلاع إنتفاضة الأقصى في العام 2000، إستهدفت قوات الإحتلال مقرّات ومحطّات الإرسال التلفزيوني في مختلف المدن الفلسطينية بالقصف والتدمير.

بصفة عامة، يمكن إجمال أهم المعوّقات الإسرائيلية لعمل تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية فيما يلي:

1. عدم حصول تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية على موجات البث التلفزيوني اللازمة.
2. عدم السماح للمسؤولين والفنيين العاملين في التلفزيون والقناة الفضائية بالتنقل بحرية بين فروع كل منهما، وإعاقة تنقل المراسلين بين المناطق، وعدم إعطائهم التصاريح اللازمة.
3. تدمير بعض مقرّات التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية وأجهزة الإرسال الخاصة بهما، سواء في مدينة رام الله أو في مدينة غزة.

خاتمة: إستنتاجات وتوصيات

لقد حالت مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية دون تحقيق هذه المؤسسة الإعلامية (تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية) لجميع أهدافها المعلنة. فليس هناك جهة أو هيئة تمثيلية عليا ترسم السياسات العامة، وتشرف على تنفيذها، وتقوم بتقييم الأداء. وهناك ازدواجية في القرار الإداري والمالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يعاني التلفزيون وقناة فلسطين الفضائية من عدة مشاكل تتمثل في غياب هيكلية إدارية معتمدة ومقرّة، عدم الالتزام بأسس ومعايير الأهلية والكفاءة في تعيين الموظفين، ضعف الموارد المادية والفنية، وشحة الموارد البشرية المتخصصة، والتضخم الوظيفي. هذا ناهيك عن الإعتداءات الإسرائيلية المتواصلة التي أثّرت سلباً على أداء التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية، وحدّت من قدرتهما على التطور.

من أجل الرقي بأداء تلفزيون فلسطين والقناة الفضائية، إستقامة العمل فيهما، وتمكينهما من مواكبة التطورات الإعلامية الحديثة، توصي **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن** بما يلي:

1. ضرورة العمل على تشكيل هيئة إعلامية تمثيلية عليا (مجلس إعلامي أعلى) تتولى الإشراف على التلفزيون الأرضي والقناة الفضائية، تناط بها مهمة إعداد إستراتيجية إعلامية على المستوى الوطني، والإشراف على تنفيذها. فليس مجدياً أو مبرراً أن يستقرد الرؤساء والمدراء في رسم السياسات وتحديد أهداف وألويات العمل.
2. من الضروري وضع تشريع خاص يحكم العمل في التلفزيون الفلسطيني والقناة الفضائية، يؤكد على إستقلالهما، يحدد صلاحيات ومسئولياتهما، تمويلهما، أهدافهما، وعلاقتها بالسلطة التنفيذية. هذا إضافة إلى وضع الأنظمة واللوائح التنفيذية اللازمة لتحديد وتوضيح الهياكل الإدارية الخاصة بتلفزيون فلسطين والقناة الفضائية، وتوصيف الوظائف والمناصب وتحديد المهام والمسؤوليات المنوطة بكل مسؤول أو موظف.
3. من الضروري العمل على معالجة الإشكاليات الناجمة عن ازدواجية القرار الإداري والمالي في التلفزيون والقناة الفضائية.
4. من الضروري أن يتم تعيين الموظفين بعامة، وذوي المناصب العليا بخاصة، على أسس من الكفاءة والمهنية، والإبتعاد كلياً عن إعتبارات الوساطة والمحسوبية.
5. ضرورة المعالجة الجدية الظاهرة التضخم الوظيفي، والإستغناء عن خدمات الموظفين الذين تمّ تعيينهم لإعتبارات غير مهنية من جهة، والحرص على رفق التلفزيون الأرضي والقناة الفضائية بالخبرات والكفاءات اللازمة لرفع مستوى الأداء من جهة أخرى.

6. ضرورة الإستعانة بالخبرات المتخصصة (وبالهيئات الإستشارية) عند التخطيط والإعداد للبرامج، والعمل على ضمان تمثيل وعرض مختلف الآراء والقضايا الخلافية الهامة داخل المجتمع الفلسطيني.

7. نظراً لإختلاف الغاية وإختلاف جمهور الهدف، من الضروري العمل على الفصل قدر الإمكان بين البرامج المقدمة في تلفزيون فلسطين وتلك المقدمة في القناة الفضائية.

8. ضرورة السعي لبناء مقرات كافية للتلفزيون الأرضي والقناة الفضائية الفلسطينيين، مصممة لهذا الغرض، وتخفيض الإنفاق على إستتجار المقرات والمباني.

9. ضرورة أن تقوم هيئة الرقابة العامة بدورها في الكشف عن الحقيقة حول إستقامة صرف الأموال للأغراض المختلفة، خاصة أموال الدعم التي يتلقاها التلفزيون والقناة الفضائية من مصادر غير فلسطينية، على أن تقدم هيئة الرقابة تقاريرها بهذا الخصوص للمجلس التشريعي.

وبصورة عامة، فإن المطلوب والمنشود هو توفير الشروط اللازمة والكافية لإعلام رسمي ديمقراطي من جهة، وبالمستوى الرفيع من جهة أخرى.